

الإطار القانوني الافتراضي للتحويل الرقمي في الإدارة العمومية الجزائرية The Legal Framework for Digital Transformation in Public Administration in Algeria



د. عبنة قيس *

جامعة الوادي

abana-kais@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/04 تاريخ القبول: 2025/11/22 تاريخ النشر: 2025/12/16



ملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة الإطار القانوني الافتراضي للتحويل الرقمي في الإدارة العمومية الجزائرية من خلال تحليل المنظومة التشريعية والتنظيمية المؤطرة لهذا المسار، والوقوف عند مدى ملاءمتها لمتطلبات الرقمنة الحديثة . وقد اعتمدت الدراسة مقارنة وصفية تحليلية تستند إلى استقراء النصوص القانونية والتنظيمية الوطنية ذات الصلة مع مقارنتها ببعض التجارب الدولية الرائدة. وقد خلصت الدراسة إلى أن التحويل الرقمي في الإدارة العمومية الجزائرية لا يمثل مجرد إدماج للتكنولوجيا، بل يستلزم إعادة صياغة القواعد القانونية بما يضمن التوازن بين متطلبات الابتكار الرقمي وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين، كما أبرزت أن التحديات الرئيسية تكمن في قصور التشريعات المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية والأمن السيبراني وهو ما يفرض ضرورة تبني إطار قانوني مرن ومتكامل يتلاءم مع خصوصيات المجتمع الجزائري، ويستفيد في الوقت ذاته من المعايير الدولية والممارسات المقارنة.

* المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحية:

التحول الرقمي، الإدارة العامة، التحديات القانونية، الإطار التشريعي، البنية التحتية الرقمية.

Abstract:

This study aims to examine the legal framework underlying the digital transformation of public administration in Algeria, by analyzing the legislative and regulatory instruments governing this process and assessing their adequacy in light of modern digitization requirements. The research adopts a descriptive-analytical approach based on the review of relevant national laws and regulations.

The findings reveal that digital transformation in Algerian public administration is not merely a matter of technological integration, but rather requires a comprehensive reform of the legal system to ensure a balance between fostering digital innovation and safeguarding citizens' fundamental rights. The study highlights significant legal challenges, particularly the insufficiency of current legislation on personal data protection and cybersecurity, which constitute major obstacles to a smooth digital transition. It concludes that a flexible and coherent legal framework, tailored to the Algerian context while informed by international standards and comparative practices, is essential.

keywords:

Digital Transformation, Public Administration, Legal Challenges, Legislative Framework, Digital Infrastructure .

مقدّمة:

من خلال تحليل المنظومة التشريعية والتنظيمية الجزائرية و دراسة مدى قدرتها على مواكبة متطلبات الرقمنة الحديثة، نسعى في هذا المقال إلى إبراز الاطار القانوني لذلك، و نعتمد في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، حيث أظهرت النتائج أن التحول الرقمي لا يقتصر على إدماج التكنولوجيا، بل يستلزم إصلاحات قانونية عميقة تشمل إعادة هيكلة النصوص والتشريعات. كما تبين أن التحديات القانونية الكبرى تتركز حول حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وضمان الأمن السيبراني. وهو ما يفرض ضرورة وضع إطار تشريعي مرن ومتكامل يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار الرقمي وصون الحقوق

والحريات الأساسية. وسنحاول أن نخلص في آخر هذا المقال أن مدى ضبط الإطار القانوني الافتراضي للتحويل الرقمي يبني إدارة عمومية رقمية أكثر فعالية وأماناً. وفي ظل التحديات القانونية المتزايدة التي تواجه الإدارة العامة في عصر المعلوماتية، يطرح البحث الإشكالية التالية:

كيف يمكن صياغة إطار قانوني افتراضي يحقق التوازن بين متطلبات التحويل الرقمي في الإدارة العمومية الجزائرية وحماية الحقوق والحريات الرقمية؟

وتكمن أهمية البحث في هذا الموضوع في الأهمية المتزايدة للتحويل الرقمي في تطوير الإدارة العامة، ومحدودية الدراسات الوطنية المتخصصة في هذا المجال، والرغبة في فهم التحديات القانونية والتنظيمية للتحويل الرقمي، وأهمية إبراز الفرص والتحديات التي يطرحها.

للإجابة على هذه الإشكالية قسمنا الموضوع الى مبحثين لكل مبحث مطلبين كالتالي:

المبحث الأول: الأسس النظرية والقانونية للتحويل الرقمي في الإدارة العمومية.

المطلب الأول: التحويل الرقمي كخيار استراتيجي للإدارة الجزائرية.

المطلب الثاني: الإطار القانوني الوطني المؤطر للتحويل الرقمي.

المبحث الثاني: مقترحات لإطار قانوني افتراضي ملائم للتحويل الرقمي في الجزائر.

المطلب الأول: المبادئ العامة والمرتكزات التشريعية للإطار القانوني الافتراضي.

المطلب الثاني: الهيكلة المؤسسية وآليات الرقابة والمساءلة.

المبحث الأول:

الأسس النظرية والقانونية للتحويل الرقمي في الإدارة العمومية

ترتكز الأسس النظرية والقانونية للتحويل الرقمي في الإدارة العمومية على بعدين متكاملين، يتمثل الأول في اعتبار التحويل الرقمي خياراً استراتيجياً للإدارة الجزائرية ويسعى إلى تحديث المرفق العام ورفع كفاءته، بينما يتجسد الثاني في الإطار القانوني الوطني المؤطر

للتحول الرقمي الذي يضبط آلياته ويضمن توافقه مع متطلبات حماية الحقوق والحريات الرقمية.

المطلب الأول: التحول الرقمي كخيار استراتيجي للإدارة الجزائرية:

أضحى التحول الرقمي اليوم ضرورة حتمية تفرضها التحولات العالمية في مجال التكنولوجيا والحوكمة، مما جعل الإدارة الجزائرية مدعوة إلى تبنيه كخيار استراتيجي لا غنى عنه. فهذا التحول لا يقتصر على تحديث الوسائل التقنية فحسب، بل يمتد ليشكل رؤية شاملة لإعادة تنظيم العمل الإداري، وتحقيق الفعالية والشفافية، وتعزيز ثقة المواطن في المرفق العام.

الفرع الأول: الأبعاد الاستراتيجية للتحول الرقمي في الإدارة الجزائرية:

دون توسع في هذا السياق، يُعرّف التحول الرقمي بوجه عام على أنه عملية انتقال شاملة من النماذج التقليدية في الإدارة والأعمال إلى نماذج جديدة قائمة على التكنولوجيا الرقمية. بما يشمل ذلك من إعادة هندسة للعمليات وتطوير للبنية التحتية وتوظيف للتقنيات الحديثة في مختلف مجالات العمل الإداري، وهو لا يقتصر على استبدال الأدوات الورقية بالتقنيات الإلكترونية، بل يمثل نقلة نوعية في طريقة التفكير الإداري وأساليب تقديم الخدمة العمومية¹.

ويكتسي هذا المفهوم أهمية متزايدة في الجزائر، حيث بات يُنظر إليه كخيار وطني استراتيجي لا غنى عنه، تعتمد الدولة لتحديث الجهاز الإداري ومواكبة التحولات التكنولوجية العالمية. فالتحول الرقمي هنا ليس مجرد ترف إداري أو خيار ثانوي، بل ضرورة تملئها متطلبات التنمية المستدامة، وحاجة الإدارة إلى تحسين فعاليتها في الاستجابة لاحتياجات المواطن والمؤسسة على حد سواء².

ومما سبق تبرز العديد من الأبعاد الاستراتيجية لهذا التحول لعل أهمها يبدو في تحقيق **الفعالية الإدارية** عبر تقليص الزمن المستغرق لإنجاز المعاملات، وتبسيط الإجراءات،

وتحسين كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية. كما يساهم في تعزيز الشفافية من خلال تقليص مساحات التدخل البشري التي قد تفتح مجالاً للفساد، وتوسيع قاعدة البيانات المفتوحة بما يسمح بمتابعة أفضل لأداء المؤسسات العمومية.

ومن منظور آخر، يشكل التحويل الرقمي آلية حديثة لتطوير الخدمة العمومية، إذ يمكن المواطن من الوصول السريع والمباشر إلى الخدمات عبر المنصات الإلكترونية، ويعزز مبدأ المرفق العام في شموليته واستمراريته. ومن ثم، فإن الرقمنة تساهم في ترسيخ ثقة المواطن في الإدارة العمومية باعتبارها أداة حديثة وفعالة لتحقيق المصلحة العامة.

وعليه، فإن التحويل الرقمي في الإدارة الجزائرية يمثل أفقاً استراتيجياً يرمي إلى بناء إدارة أكثر كفاءة وشفافية، وأكثر قرباً من المواطن، تواكب القوانين المقارنة، وتحقق نقلة نوعية في مسار تحديث مهام الدولة.

الفرع الثاني: آليات تجسيد التحويل الرقمي في الإدارة العمومية الجزائرية:

في هذه الجزئية لا نكتفي بوصف ما هو موجود فعلياً بل نركز على ما ينبغي أن يكون، بمعنى التصور القانوني الافتراضي الذي يمكن أن يشكل أساساً لنجاح التحويل الرقمي في الإدارة الجزائرية.

وقد يكون التركيز هنا حول محاور كبرى تتمحور أساساً في الآليات القانونية المفترضة، والآليات المؤسسية الافتراضية، والآليات التقنية والعملية، والبعد القانوني الحقوقي لها. حيث أن تجسيد التحويل الرقمي في الإدارة العمومية الجزائرية يقتضي أولاً بناء إطار قانوني متكامل يؤسس لهذه النقلة النوعية. وقد خطت الجزائر بعض الخطوات في هذا المجال من خلال إصدار القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية³، الذي وضع القواعد الأساسية للمعاملات عبر الإنترنت، وحدد شروط العقود الإلكترونية وحماية المستهلك الرقمي. كما يُعتبر القانون رقم 15-04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين⁴ من النصوص الرائدة التي أقرت مشروعية الوثائق الموقعة إلكترونياً، وهو ما يشكل إحدى

الآليات الجوهرية في الانتقال نحو إدارة بلا ورق، وبالموازاة مع ذلك، جاء القانون رقم 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع

الشخصي⁵ ليؤسس لركيزة أساسية في بناء الثقة الرقمية بين المواطن والإدارة.

أما على المستوى المؤسسي، فقد أنشئ المرسوم الرئاسي رقم 24-181⁶ المدرسة الوطنية العليا للأمن السيبراني في الجزائر، وهي هيئة تتولى مهام التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجال الأمن السيبراني، كما تم تعزيز هذه الجهود بإطلاق المنصات الرقمية الخاصة بالخدمات العمومية، مثل البوابة الوطنية للخدمات الإدارية عن بُعد، في إطار البرامج الوطنية لعصرنة الإدارة.⁷

لكن ورغم هذه النصوص القانونية، يبقى الإطار القانوني الحالي قاصراً تنقصه الشمولية، مما يفتح المجال للحديث عن إطار قانوني افتراضي يُفترض أن يتضمن قانوناً موحداً للإدارة الإلكترونية يعمل على تنظيم كافة مجالات الرقمنة انطلاقاً من التصرف في الوثائق العمومية إلى تنظيم قواعد الدفع الإلكتروني وتبادل البيانات بين الإدارات. كما أن هذا الإطار الافتراضي يجب أن يكرّس مبدأ الشفافية والحق في النفاذ إلى المعلومات وفق ما نصت عليه المادة 51 من الدستور الجزائري لسنة 2020،⁸ باعتبارها ضماناً أساسية لمساءلة الإدارة الرقمية.

وبالتالي، فإن الحديث عن آليات تجسيد التحويل الرقمي لا يمكن أن ينفصل عن هذا الإطار القانوني الافتراضي، الذي يُتوقع أن يكون شاملاً ومتجانساً بما يضمن بناء إدارة عمومية عصرية وفعّالة.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة المنظومة التشريعية المؤطرة للتحويل الرقمي الفعلي باعتبارها الضامن الفعلي لنجاحه واستدامته، بما يتلاءم مع التحديات الوطنية.

المطلب الثاني: الإطار القانوني الوطني المؤطر للتحويل الرقمي:

يستند التحويل الرقمي في الجزائر إلى إطار تشريعي يهدف إلى تنظيمه وضمان انسجامه مع متطلبات التنمية الشاملة. ويتجلى هذا الإطار في محورين أساسيين هما: النصوص التشريعية و الآليات التنظيمية.

الفرع الأول: النصوص التشريعية :

وهي تلك النصوص التي تحدد المبادئ العامة للتحويل الرقمي في الجزائر وتضع الابعاد القانونية لممارسته، فهو لا يقتصر على كونه خيارًا تقنيًا أو سياسيًا، بل هو مسارٌ يتطلب بيئة قانونية واضحة تضمن الشفافية والفعالية. هذا الإطار يحدد مسؤوليات الجهات الفاعلة ويضع ضوابط صارمة لحماية حقوق الأفراد والمؤسسات.

وفي هذا الاطار سعت الجزائر إلى بناء الأسس القانونية للتحويل الرقمي من خلال مجموعة من التشريعات التي أرسّت قواعد التعاملات الرقمية وحماية البيانات، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض القوانين منها :

نذكر منها القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فبراير 2015 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكتروني الذي وضع الأساس القانوني للتعاملات الرقمية، القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي والذي يهدف إلى تعزيز الثقة الرقمية من خلال حماية الحياة الخاصة. بالإضافة إلى ذلك القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 أوت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها في الجزائر.⁹ وهو الذي يعتبر من أوائل التشريعات التي نظمت مجال التحويل الرقمي في الجزائر.

واعتبرت هذه القوانين وغيرها ركائز قانونية أساسية الهدف منها سن قانون موحد وشامل يحدد معالم تنظيمية فعالة في مجال التحويل الرقمي في الجزائر. ومن جانب آخر هل

ترجمت هذه التشريعات في نصوص تنظيمية تكفل التطبيق الميداني والفعالية هذه النصوص أم لا، وهو ما سنراه في الفرع التالي.

الفرع الثاني: الآليات التنظيمية:

تُعتبر الآليات التنظيمية الأداة العملية التي تضمن تنزيل النصوص القانونية المتعلقة بالتحويل الرقمي إلى أرض الواقع، إذ لا يكفي إصدار القوانين والتشريعات ما لم تُرفق بإجراءات تنفيذية واضحة وفعّالة. وفي هذا السياق، اعتمدت الدولة الجزائرية على مجموعة من المراسيم التنفيذية والقرارات الوزارية التي تهدف إلى ضبط كيفية تسير المعطيات الرقمية داخل الإدارات والمؤسسات العمومية. ومن أبرز هذه الآليات، القانون رقم 07-18 المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي المذكور أعلاه، الذي استحدثت بموجبه السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي منصب و تحديد مهامها والتزامات المحددة أساسا في السهر على مطابقة معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي لأحكام القانون، وضمان عدم وجود مخاطر على حقوق الأفراد وحرياتهم بسبب استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.¹⁰ كما نجد تعليمات الحكومة المتعلقة برقمنة الخدمات الإدارية وتبسيط الإجراءات لفائدة المواطنين. وتُضاف إلى ذلك المخططات الوطنية للرقمنة التي تُعد بمثابة خريطة طريق لتوحيد الجهود بين مختلف القطاعات. وتُعنى هذه الآليات كذلك بإنشاء هياكل متخصصة كالمراصد الوطنية للأمن السيبراني، وتكليف لجان وزارية بمتابعة مدى تنفيذ برامج الرقمنة. ومن خلال هذا الإطار التنظيمي المتعدد المستويات، تسعى الجزائر إلى ضمان فعالية النصوص القانونية وتحويلها من مجرد أحكام نظرية إلى ممارسات عملية ملموسة داخل الإدارة والمجتمع.

وفي هذا الإطار، تبرز مجموع النصوص التشريعية والتنظيمية المترابطة التي لا تقتصر على منح الشرعية القانونية للتحويل الرقمي فحسب، بل ترسم أيضًا تصورًا استراتيجيًا لكيفية دمج التكنولوجيا الحديثة في التسيير الإداري. فهذا الإطار الافتراضي يُشكّل المرجعية

النظرية والقانونية التي تُوجّه عملية الرقمنة، وتحدد حدودها، وضماناتها، ومجالات تطبيقها، بما يحقق الانسجام بين متطلبات التطور التكنولوجي وحاجات المرفق العام. وخلاصة القول، فإنّ الأسس النظرية والقانونية للتحويل الرقمي في الإدارة العمومية الجزائرية تُبرز بوضوح أنّ الدولة قد خطت خطوات مهمة في هذا المجال سواء من خلال اعتبار الرقمنة خياراً استراتيجياً لتحديث المرفق العام أو عبر وضع إطار قانوني وطني يسعى إلى ضبط هذا المسار وحماية الحقوق الرقمية، غير أنّ القراءة المتأنية لهذه النصوص تكشف عن وجود بعض النقائص المرتبطة بضعف التنسيق بين التشريع والتطبيق، وما يقابلها من المرونة لمسايرة التطورات التكنولوجية المتسارعة. ومن هنا تبرز أهمية التفكير في إطار قانوني افتراضي أكثر شمولاً وملاءمة، يوفّر للمشرّع الجزائري رؤية متكاملة تمكّنه من تجاوز الثغرات الحالية، وهو ما سيكون محل تناولنا في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

مقترحات لإطار قانوني افتراضي ملائم للتحويل الرقمي في الجزائر

أصبح من الضروري في ظل التحولات الرقمية السريعة وضع إطار قانوني افتراضي يواكب متطلبات العصر ويستجيب لخصوصيات البيئة الجزائرية. يقوم هذا الإطار على مبادئ عامة ومركّزات تشريعية من جهة، وعلى هيكلية مؤسساتية وآليات رقابة ومساءلة من جهة أخرى. وانطلاقاً من ذلك، يعالج هذا المبحث هذين البعدين عبر مطلبين متكاملين.

المطلب الأول: المبادئ العامة والمركّزات التشريعية للإطار القانوني الافتراضي:

يمثل تحديد المبادئ العامة والمركبات التشريعية حجر الأساس لأي إطار قانوني افتراضي يراد له أن يواكب مسار التحويل الرقمي، فهي التي ترسم التوجهات الكبرى وتمنحه الشرعية القانونية اللازمة لضبط مساره وضمان فعاليته.

الفرع الأول: المبادئ العامة للإطار القانوني الافتراضي:

تشكل المبادئ العامة حجر الأساس لأي إطار قانوني افتراضي يُراد له أن يوجّه مسار التحويل الرقمي في الجزائر، ولعل هذه المبادئ تتمحور حول دسترة الحق في النفاذ إلى الخدمات الرقمية، وإلزامية حماية المعطيات الشخصية أيضاً الشفافية الرقمية والاعتراف القانوني بالهوية الرقمية والمعاملات الإلكترونية بالإضافة إلى الثقة والأمن السيبراني، الشمولية وعدم التمييز، المرونة والتكيف، وأخيراً الرقابة والمساءلة¹¹.

ولكننا في هذا المقال سوف نتطرق إلى أهم هذه المبادئ على النحو التالي:

أول هذه المبادئ هو مبدأ **دسترة الحق في النفاذ إلى الخدمات الرقمية**، حيث أصبح من الضروري إدراج هذا الحق ضمن المنظومة الدستورية باعتباره امتداداً للحقوق الأساسية التقليدية. فكما نص دستور 2020 في مادته 55 على الحق في الوصول إلى المعلومة، يمكن أن يُستند إليه لتوسيع هذا الحق نحو النفاذ إلى الخدمات الرقمية، بما يضمن المساواة بين المواطنين ويجعل الرقمنة التزاماً قانونياً على عاتق الدولة.

أما المبدأ الثاني فيتمثل في **إلزامية حماية المعطيات الشخصية وضمان الشفافية الرقمية**، وهو مبدأ يجد أساسه في القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. فقد وضع هذا القانون قواعد دقيقة لكيفية جمع البيانات وتخزينها ومعالجتها، وأكد على ضرورة احترام سرية الحياة الخاصة. كما ألزم المؤسسات العمومية والهيئات الخاصة باتباع معايير واضحة وشفافة، مما يعزز ثقة المواطن في الإدارة الإلكترونية ويحميه من مخاطر الاستغلال غير المشروع لبياناته¹².

ويأتي ثالثاً مبدأ الاعتراف القانوني بالهوية الرقمية والمعاملات الإلكترونية، وهو ما يجد أساسه في القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فبراير 2015 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، والذي منح الحجية القانونية للتوقيع الرقمي والمعاملات الإلكترونية. وبموجب هذا القانون، أصبحت الوثائق والعقود الإلكترونية لها نفس القيمة القانونية مثل نظيراتها الورقية، مما يمهّد الطريق لاعتماد الهوية الرقمية بشكل رسمي داخل الإدارة الجزائرية ويتيح للمواطنين إجراء معاملاتهم عن بعد بطريقة آمنة وموثوقة.

إن هذه المبادئ، حين تُستند إلى نصوص تشريعية قائمة وتُعزّز بتعديلات دستورية مستقبلية، تشكل قاعدة صلبة لبناء إطار قانوني افتراضي للتحويل الرقمي في الجزائر، يوازن بين تحديث الإدارة وحماية الحقوق الفردية، ويؤسس لمجتمع رقمي مستدام ومتكامل¹³. وبالرغم من أهمية هذه المبادئ إلا أنها ما تزال غير كافية في التشريع الجزائري، حيث يفتقر الدستور إلى نص صريح يكرّس الحق في النفاذ إلى الخدمات الرقمية، كما أن قانون حماية المعطيات الشخصية لم يُفعّل بالقدر المطلوب عملياً، في ظل غياب سلطة ضبط قوية ومستقلة، ويمكن تعزيز هذه المبادئ عبر دستورها بشكل صريح، وتحديد النصوص القائمة بما يواكب المعايير الدولية، مع وضع آليات رقابية أكثر فاعلية تضمن التطبيق العملي لها.

الفرع الثاني: المرتكزات التشريعية للإطار القانوني الافتراضي:

نعني بالمرتكزات التشريعية الأسس الدستورية والقانونية والتنظيمية التي تمنح الإطار الافتراضي للتحويل الرقمي مشروعيته وتحدد قواعده وضماناته، لذلك فإن بناء إطار قانوني افتراضي للتحويل الرقمي في الجزائر يستلزم اعتماد مرتكزات تشريعية واضحة تتوزع على مستويات متعددة¹⁴ كالتالي:

على المستوى الدستوري: يقتضي الأمر إدراج نص صريح يكرّس الحق في النفاذ إلى الخدمات الرقمية، على غرار ما جاء في المادة 55 من دستور 2020 بشأن الحق في

الوصول إلى المعلومة، وذلك لضمان مساواة المواطنين في الاستفادة من الرقمنة وتحويله إلى التزام قانوني على الدولة.

أما على مستوى القوانين العضوية والعادية، فإن الأمر يستدعي تبيين النصوص القائمة مثل القانون 07-18 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، عبر تعزيز آليات الرقابة وتوسيع نطاق الحماية ليشمل مختلف أشكال البيانات الرقمية، إلى جانب تطوير القانون 04-15 الخاص بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين ليغطي الهوية الرقمية بشكل شامل، فضلاً عن مراجعة القانون 04-09 لمكافحة الجرائم الإلكترونية بما يتماشى مع المعايير الدولية في الأمن السيبراني.

وفيما يتعلق بالنصوص التنظيمية والتنفيذية، فإنها مطالبة بوضع لوائح دقيقة تنظم كيفية استخدام الهوية الرقمية، وإلزام الإدارات العمومية بآليات شفافية رقمية تتيح للمواطن معرفة كيفية معالجة بياناته. وبهذا التصور، يمكن القول إن هذه المرتكزات التشريعية المقترحة تمثل أرضية متكاملة لتأطير التحويل الرقمي بشكل فعال ومستدام. تعتبر هذه المقترحات وجيهة إذا لم تفتقر إلى آليات عملية تضمن فعالية التنفيذ، خاصة في ظل ضعف مؤسسات الرقابة الرقمية في الجزائر. كما أن الاعتماد على تعديلات تشريعية فقط قد لا يكون كافياً دون تعزيز البنية التحتية والتأطير المؤسسي المواسب¹⁵.

المطلب الثاني: الهيكلة المؤسسية وآليات الرقابة والمساءلة:

تقتضي فعالية الإطار القانوني الافتراضي للتحويل الرقمي في الجزائر وجود هيكلة مؤسسية واضحة تضمن التنسيق بين مختلف الفاعلين، كما أن نجاح هذه الهيكلة يبقى رهيناً بآليات رقابة ومساءلة تضمن الشفافية وتعزز ثقة المواطن في الإدارة الرقمية، وعليه يشكل هذا الجانب حجر الزاوية في الانتقال من النصوص القانونية إلى الممارسة التطبيقية.

الفرع الأول: الهيكلة المؤسسية للتحويل الرقمي في الجزائر:

ترتكز البنية المؤسسية للتحول الرقمي في الجزائر أساسًا على **المحافظة السامية للرقمنة¹⁶** التي أوكلت إليها مهمة تنسيق السياسات وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للرقمنة 2025-2030، غير أن هذه الهيئة، رغم أهميتها، ما تزال في طور التأسيس وتحتاج إلى دعم حقيقي عبر استحداث مؤسسات متخصصة في مجالات دقيقة مثل حماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني. وعلى النقيض من ذلك، تميزت التجربة التونسية بخطوة سبّاقة من خلال إنشاء **وزارة تكنولوجيا الاتصال** التي تشرف مباشرة على الشأن الرقمي، إلى جانب تأسيس **الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية** بموجب القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004،¹⁷ والتي تُعد نموذجًا للرقابة المستقلة. ويكشف هذا التباين أن الجزائر ما تزال مطالبة بتطوير بنيتها المؤسسية نحو هيئات أكثر استقلالية وتخصيصًا لضمان الشفافية وتجسيد الحقوق الرقمية، كما أن إنشاء مجالس استشارية أو هيئات رقابية، على غرار المجلس الأعلى للاقتصاد الرقمي في تونس، قد يشكل رافعة حقيقية لتسريع التحول الرقمي وضمان ديمومته. وبذلك يتضح أن الهيكلة المؤسسية ليست مجرد خيار إداري، بل شرط أساسي لتحقيق تحول رقمي متكامل ومتوازن¹⁸.

ومن مما ذكر، نشير أن الهيكلة المؤسسية الحالية في الجزائر يغلب عليها الطابع المركزي وضعف الاستقلالية، مما يحدّ من فعاليتها مقارنة بالنموذج التونسي الأكثر تنوعًا وتخصيصًا. والمقترح هو إنشاء هيئات مستقلة لحماية البيانات والأمن السيبراني، مع توسيع صلاحيات المحافظة السامية لتضاهي وزارة متخصصة.

الفرع الثاني: آليات الرقابة والمساءلة للتحول الرقمي في الجزائر:

تُعد آليات الرقابة والمساءلة ركيزة أساسية لضمان نجاح مسار التحول الرقمي في الجزائر، إذ لا يكفي إرساء النصوص القانونية أو إنشاء الهياكل المؤسسية دون وجود أدوات عملية تضمن الالتزام بالشفافية وحماية الحقوق الرقمية. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تفعيل

دور المحافظة السامية للرقمنة ليس فقط كجهة تنفيذية، بل أيضاً كهيئة متابعة ومراقبة لمسار الرقمنة على مستوى الإدارات العمومية.

كما يتعين تعزيز دور المجلس الدستوري ومجلس المحاسبة في مراقبة مدى مطابقة مشاريع الرقمنة للقواعد الدستورية والمبادئ المتعلقة بالشفافية وحماية المعطيات. وإلى جانب ذلك، يمكن للقضاء، من خلال المحاكم العادية والنيابات المتخصصة في الجرائم المعلوماتية، أن يشكل آلية ردع وضمان لحقوق الأفراد في البيئة الرقمية.

وتظل هيئات المجتمع المدني والجمعيات المهنية عاملاً مهماً في إرساء رقابة مجتمعية تكمل الرقابة المؤسساتية، من خلال تتبع مدى احترام الإدارات للمعايير الرقمية. كما أن اعتماد تقارير دورية وتقييمات مستقلة حول التقدم المحقق في مشاريع الرقمنة يعد أداة فعالة للمساءلة، ويضاف إلى ذلك أهمية تبني مؤشرات رقمية وطنية تقيس الشفافية وجودة الخدمات الرقمية.¹⁹

وعلى غرار التجارب المقارنة، فقد أظهرت التجربة التونسية فاعلية أكبر من خلال إحداث الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية ومجلس استراتيجي للاقتصاد الرقمي لمتابعة السياسات،²⁰ وهذا التباين يبرز أن الجزائر مطالبة بتبني مقارنة مشابهاة، تقوم على مؤسسات متخصصة ومستقلة، لضمان شفافية ومصادقية تحولها الرقمي.

وخلاصة القول، إن نجاح التحول الرقمي في الجزائر يظل مرهوناً بوجود آليات رقابة ومساءلة فعالة، مؤسساتية ومجتمعية، تضمن الشفافية وحماية الحقوق الرقمية. وتظهر النماذج المقارنة أن تبني هيئات مستقلة ومتخصصة يمثل الخيار الأمثل لتجسيد هذا الهدف.

خاتمة:

وأخيراً نخلص إلى أن هذه الدراسة تسعى إلى المساهمة في سد الفراغ العلمي الموجود في مجال دراسة التحول الرقمي من زوايته القانونية، من خلال تحليل المنظومة الوطنية واقتراح

إطار افتراضي أكثر انسجامًا مع متطلبات العصر. كما يهدف إلى إبراز العلاقة الجدلية بين القانون والتكنولوجيا، والتأكيد على أن أي تحديث للإدارة العمومية لا يكتمل دون مرجعية قانونية متينة تضمن الفعالية والشفافية. ولتحقيق ذلك، تعمدنا المقارنة مع بعض التجارب المقارنة لإثراء الطرح وإبراز أوجه القصور والإمكانات المتاحة. ومن ثَمَّ، فإن هذا العمل لا يقتصر على التشخيص، بل يتعداه إلى طرح مقترحات عملية لتأطير الرقمنة في الجزائر. وبذلك، يمكن القول إن هذا المقال يشكل محاولة لإرساء دعائم نقاش أكاديمي أوسع حول مستقبل الإدارة العمومية في ظل التحول الرقمي.

الهوامش:

- 1 - شايب محمد، "التحول الرقمي في المؤسسات العربية: رؤى وتجارب"، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2020، ص 28.
- الصيرفي محمد، "استراتيجيات التحول الرقمي وأثرها على الأداء المؤسسي"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 51، العدد 3، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2021، ص 147.
- بوحنية قوي، "الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي في المؤسسات العمومية"، الطبعة الأولى، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2019، ص 74.
- Rogers, David L., "The Digital Transformation Playbook: Rethink Your Business for the Digital Age", Columbia Business School Publishing, New York, USA, 2016, p19.
- 2 - عبد الاله شوئري، مريم بونيهي، دور الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر - رؤية 2030، مجلة معارف، المجلد 18، العدد 1، جامعة البويرة، الجزائر، 2023، ص 410.
- 3 - القانون 05-18 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو 2018، المتعلق بالتجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخة في 16 مايو 2018.
- 4 - القانون رقم 04-15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 01 فبراير سنة 2015، المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية، العدد 06، المؤرخة في 10 فبراير 2015.
- 5 - القانون رقم 07-18 مؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، العدد 34، المؤرخة في 10 يونيو 2018.
- 6 - القانون رقم 24-181 المؤرخ في ذي القعدة عام 1445 الموافق 05 يونيو 2024، يتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للأمن السيبراني، الجريدة الرسمية، العدد 39 المؤرخة في 08 يونيو 2024.
- 7 - يمكنكم الاطلاع على هذا الرابط للتوسع أكثر https://www.aps.dz/ar/algerie/135804-2022-12-07-17-30-49?utm_source=12:00، تم الاطلاع عليه يوم 2025/09/02 على الساعة 12:00.

8 - تنص المادة 51: من دستور الجزائر 2020 " يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون". يُعد هذا الحق تعزيزاً لمبدأ الشفافية في العلاقة بين المواطن والإدارة، ويساهم في تكريس نظام قانوني متكامل لحماية حقوق المواطنين، مع الإشارة إلى أن هذا الحق كان معترفاً به جزئياً في نصوص سابقة.

9 - القانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق 05 غشت سنة 2009، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 47 المؤرخة في 16 غشت 2009.

- للتوسع أكثر يمكن زيارة الرابط الآتي:

https://www.researchgate.net/publication/365374869_aljraym_alalktrwnyt_walwqayt_mnha_fy_alqanwn_alizayry_fy_dwalatfaqyt_alrbyt_lmkafht_jraym_tqnynt_almlwmat-qanwn_alqwbqat-qanwn_alajraat_alizayyt-qwanyn_khast شوهد يوم 2025/09/03 على الساعة 6:50.

10- خالدي فتيحة، السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي كآلية لحماية الحق في الخصوصية في ظل القانون 18-07، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 13، العدد 4، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020، ص 46 وما بعدها.

11 - بوجلال، عبد القادر، القانون وتكنولوجيا المعلومات: حماية المعطيات الشخصية، دار هومة، الجزائر، 2019، ص 43 وما بعدها.

12 - عمري فيصل، الحماية الجنائية للمعلوماتية في التشريع الجزائري، مجلة آفاق العلوم، المجلد 13، العدد 4 جامعة الجلفة، الجزائر، 2021، ص 460.

13 - لبشري ميني حورية، مقارنة قانونية للإدارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021، ص 1025 وما بعدها.

14- General Data Protection Regulation (GDPR), Regulation (EU) 2016/679.

15 - United Nations, E-Government Survey: Digital Government in the Decade of Action for Sustainable Development, 2020.

- World Bank, Digital Government 2020: Shaping the Future of Public Services, Washington DC, 2020.

16 - وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 23-314 المؤرخ في 20 صفر عام 1445 الموافق 06 سبتمبر سنة 2023، يتضمن انشاء محافظة سامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 59 المؤرخة في 10 سبتمبر 2023.

17 - القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004، المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 63 لسنة 2004.

18 - للتوسع أكثر انظر https://nawaat.org/2015/05/28/tunisia-ict-sector-lobbies-within-the-council-for-digital-economy-deviate-from-national-strategic-plan/?utm_source

[economy-deviate-from-national-strategic-plan/?utm_source](https://www.mtc.gov.tn/?utm_source) شوهد يوم 2025/09/03 على الساعة 23:00.

- انظر ايضا : https://www.mtc.gov.tn/?utm_source شوهد يوم 2025/09/03 على الساعة 23:00.

19- لبشري ميني حورية، مقارنة قانونية للإدارة الإلكترونية في الجزائر، مرجع سابق، ص 1031 وما بعدها.

20 - للتوسع أكثر انظر https://nawaat.org/2015/05/28/tunisia-ict-sector-lobbies-within-the-council-for-digital-economy-deviate-from-national-strategic-plan/?utm_source

[economy-deviate-from-national-strategic-plan/?utm_source](https://www.mtc.gov.tn/?utm_source) شوهد يوم 2025/09/03 على الساعة 23:30.

- انظر ايضا : https://www.mtc.gov.tn/?utm_source شوهد يوم 2025/09/03 على الساعة 23:30.